

آليات حوكمة الشركات وأجهزة دعمها لتعزيز الأداء الاقتصادي في الجزائر

*Corporate governance mechanisms and its supporting tools
to enhance the economic performance in Algeria*

الدكتور بن زيدان ياسين

أستاذ محاضر 'ب'، جامعة مستغانم
benzriad@hotmail.fr

الدكتور صفيح صادق

أستاذ محاضر 'أ'، جامعة-معسكر
sadeksadek@yahoo.fr

السيد صافي أحمد

طالب دكتوراه، جامعة معسكر
safi.31000@hotmail.comملخص:

تعتبر حوكمة الشركات إحدى المتطلبات الجديدة للنهوض بالإقتصاد، من خلال تطبيق مبادئها القائمة على الإفصاح والشفافية. من قبل الشركات المدرجة في أسواق المال، خاصة وأن هذه الأخيرة تعد مصدرا هاما للتمويل وتقديم المعلومات المتعلقة بتلك الشركات في ظل زيادة وتيرة الأداء الإقتصادي. وتعتبر آلية حوكمة الشركات أحد أهم آليات إقتصاد المعرفة التي حظيت بإهتمام عالمي كبير من قبل المنظمات والمجامع العلمية والمهنية الدولية. لاشك في أن الحوكمة في الجزائر تعتبر من بين الرهانات الكبرى التي يجب عليها أن تسعى إلى تحقيقها، إلا أن هذا ليس بالأمر الهين نظرا للمشاكل التي تعاني منها والتي تحول دون تحقيق سير آليات الحوكمة فيها، وبالتالي الوصول إلى التنمية. فما هي آليات حوكمة الشركات وكيف يمكن دعمها لتعزيز الأداء الإقتصادي في الجزائر؟ وهذا من خلال منهج وصفي تحليلي يهدف التعرف أكثر على واقع حوكمة الشركات والتركيز أكثر على أسسها وسبل إنجاحها في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، متطلبات حوكمة الشركات، آليات حوكمة الشركات، أجهزة الدعم، الأداء الإقتصادي.

Abstract:

Corporate governance is one of the new requirements of the advancement of the economy, through the the application of their principles based on disclosure and transparency, by listed companies in the capital markets, especially that the latter are an important source of funding and the provision of information relating to those companies in light of the increase in the pace of economic performance. Corporate governance mechanism is one of the most important mechanisms of the knowledge economy, which have gained worldwide by the international scientific and professional organizations. There is no doubt that governance in Algeria is among the major challenges that must strive to achieve, but this is not easy because of the problems of which prevent the achievement of the functioning of the governance mechanisms and, therefore, access to development. So what are the corporate governance mechanisms and how they can be supported to enhance economic performance in Algeria? This is through a descriptive and analytical approach with a view to identifying more the reality of corporate governance and to focus more on the founded by means of its success in Algeria.

Key words: Corporate governance, corporate governance requirements, the mechanisms of corporate governance, supporting tools, Economic performance.

مقدمة:

أصبحت حوكمة الشركات من أهم المواضيع المطروحة على صعيد إقتصاديات دول العالم، فهي تشكل عنصراً هاماً لتعزيز النجاح والإصلاح الإقتصادي والتنظيمي في ظل العولمة و إنفتاح إقتصاديات الدول على بعضها البعض والمنافسة الشديدة. كما أصبحت الحوكمة وسيلة لتعزيز الثقة في إقتصاد أي دولة ودليل على وجود سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحماية المستثمرين والمتعاملين، ومؤشراً على المستوى الذي وصلت إليه إدارات الشركات في الإلتزام المهني لقواعد حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات للحد من الفساد، وبالتالي زيادة جاذبية الإقتصاد للإستثمارات المحلية والخارجية وقدرته التنافسية.

شكل رقم 01: حوكمة الشركات في ظل نظام الشركات الجديد



المصدر: <https://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fwww.alriyadh.com>

"إن تزايد إهتمام الحكومات والمؤسسات بشكل عام بالحوكمة كحل يمكن أن تنفذ من خلاله لإيجاد مجموعة من الخطوات الإرشادية لتحسين أدائها نتيجة ما تتعرض له من ضغوطات إدارية وإقتصادية وسياسية نتيجة ما أنتجته العولمة من إتساع حجم الأنشطة و إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود وضعف الرقابة و السيطرة عليها، إضافة إلى تعدد الجهات المسؤولة عن ذلك"¹. ولعل تزايد أهمية حوكمة الشركات خلال العقدین الأخيرین راجع لعدة أسباب من أهمها²:

- ✓ التحول إلى نظام إقتصاديات السوق.
- ✓ تحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الإقتصادي.
- ✓ إتساع حجم المشروعات مما أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة.
- ✓ تزايد إنتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود.
- ✓ ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين. مما أدى إلى حصول الأزمات الإقتصادية.

1. تعريف حوكمة الشركات:

تعتبر حوكمة الشركات تلك الأداة التي تمكن إدارة الشركة من تحقيق أهدافها على المدى البعيد بطريقة تحمي حقوق ذوي المصالح. "إذ تعد حوكمة الشركات نظاما للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط الشركات، أي إنها تعميق لدور الرقابة ومتابعة الأداء في الشركات"³.

فقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية "IFC" حوكمة الشركات بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"⁴. وتعرفها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية "OECD" بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين"⁵. بينما عرفها البنك الدولي 1992: "الحكم الراشد مرادف التسيير الإقتصادي الفعال

و الأمل، الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة، و الموجهة للدول و المؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل و التي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات و طاقات المجتمع، التي يزخر بها⁶.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد عرفت الحوكمة بـ: النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركات من خلال:

– تحديد الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات (مجلس الإدارة . المساهمين . المتعاملين . العاملين).

– وضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الشركة.

– وضع الأهداف والوسائل المتاحة لتحقيق أهداف الشركة ومراقبة أدائها.

– الإعتماد على العمل المؤسساتي من خلال وضع أنظمة ذاتية للإدارة و التوجيه والرقابة.

كما عرفها حماد عبد العال بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصرامة"⁷.

وفي السياق ذاته جاء تعريف عبد الوهاب علي وشحاتة السيد ليعرف حوكمة الشركات بأنها: "مجموعة الآليات والإجراءات و القوانين والنظم والقرارات التي تضمن كلا من الإنضباط والشفافية والعدالة وبالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات الإدارة فيما يتعلق بإستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل"⁸.

وعرفت أيضا بأنها: "مجموع الأسس والقواعد والإجراءات التي تستخدم لإدارة الشركة، سواء من النواحي القانونية أو التمويلية أو المحاسبية، والتي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة والممولين وأصحاب المصالح من جهة أخرى"⁹.

كما عرفت الحوكمة بأنها "الطريقة التي يتم من خلالها توجيه وإدارة و مراقبة الشركة عامة كانت أو خاصة"¹⁰.

و بناء على ما تقدم، فإن التعريفات السابقة تتضمن العديد من الجوانب أهمها:

✓ تعنى الحوكمة بوضع القوانين والمعايير التي تتضمن التحكم و السيطرة على الأمور.

✓ تعنى الحوكمة بمجموعة العلاقات بين مجلس الإدارة والملوك والمساهمين وأصحاب المصالح.

ظهرت الكثير من التعريفات لحوكمة الشركات من أهمها ما يلي:

1. مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها كونها نظم تحكم

العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء.

2. مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق إختيار الأساليب

المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة.

3. النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء

بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية.

4. مجموعة الضوابط والمعايير والإجراءات التي تحقق الإنضباط المؤسسي في إدارة الشركات.

2. أهمية حوكمة الشركات:

تكمّن أهمية حوكمة الشركات في كونها عملية ضرورية لضمان تحقيق أهداف الشركات، وتستمد الحوكمة أهميتها من إختصاصاتها بالجوانب التالية:¹¹

– تحقيق الحياد والإستقلال لكافة العاملين في الشركات في مختلف المستويات التنظيمية.

– تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، و الإعتماد على الضوابط الوقائية التي تمنع حدوث الأخطاء، ومن ثم تفادي

تكاليف حدوثها مع ضمان الإستفادة من نظم الرقابة الداخلية.

– التأكد من إستقلالية و موضوعية و حيادية المراجعين الخارجيين، وضمان عدم تأثرهم بأي ضغوط من جانب

مجلس إدارة الشركة، أو أي أطراف داخلية أخرى.

وعليه تظهر أهمية حوكمة الشركات من خلال ما يأتي¹²:

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده ولا بإستمراره؛
- تحقيق و ضمان النزاهة و الإستقامة لكافة العاملين بالشركة؛
- محاربة الإنحرافات خاصة تلك التي تشكل تهديدا لمصالح مختلف الأطراف؛
- تحقيق الإستفادة القصوى و الفعلية من نظم المحاسبة و الرقابة الداخلية؛
- تحقيق أعلى قدر من الفعالية من المراجعين الخارجيين الذين هم على أكبر درجة من الإستقلالية.

3. خصائص حوكمة الشركات:

يرتبط مفهوم حوكمة الشركات بشكل أساسي بسلوك الفئات المختلفة ذات الصلة بالشركات، لذا فهناك مجموعة من الخصائص، التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم. فهذه الخصائص (أنظر الشكل 02) تشكل الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات، نذكر أهمها فيما يلي:¹³

1.3. الشفافية (Transparency): أي تقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث، بما يضمن تحقيق الثقة و النزاهة و الموضوعية في إجراءات إدارة الشركة، كما تضمن الإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن الموضوعات المهمة.

2.3. المساءلة (Accountability): وهي قاعدة تقضي بمحاسبة متخذي القرارات في الشركة أو الذين ينفذون الأعمال، عن نتائج قراراتهم و أعمالهم إتجاه الشركة و المساهمين، وإيجاد آلية لتحقيقها.¹⁴

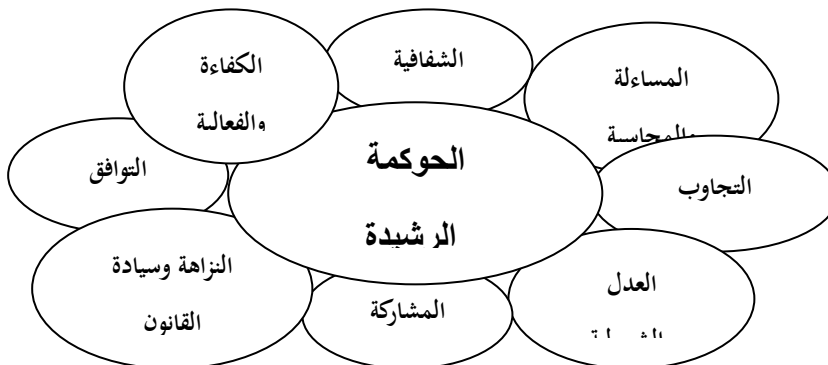
3.3. المسؤولية (Responsibility): ويقصد بها توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة و المسؤولية، و محاسبة المسؤولين و متخذي القرارات عن مسؤوليتهم إتجاه الشركة و المساهمين.

4.3. الوضوح (Clarity): ويقصد به أن تتسم القوائم و التقارير المالية بالوضوح و الشفافية و العدالة عن إعدادها، ولتحقيق ذلك على الإدارة و عن طريق لجنة التدقيق أن تتحرى الفهم العام للقوائم المالية.

5.3. الإستقلالية (Independence): وهي الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح، حيث تبدأ هذه الآلية من تشكيل المجالس و تعيين اللجان إلى تعيين مراجع خارجي مستقل و كفاء و مؤهل، يقوم بممارسة عمله بما تقتضيه العناية و الأصول المهنية.

6.3. العدالة (la justice): بمعنى ضمان معاملة متساوية للمساهمين كافة.

شكل رقم 02: خصائص الحوكمة



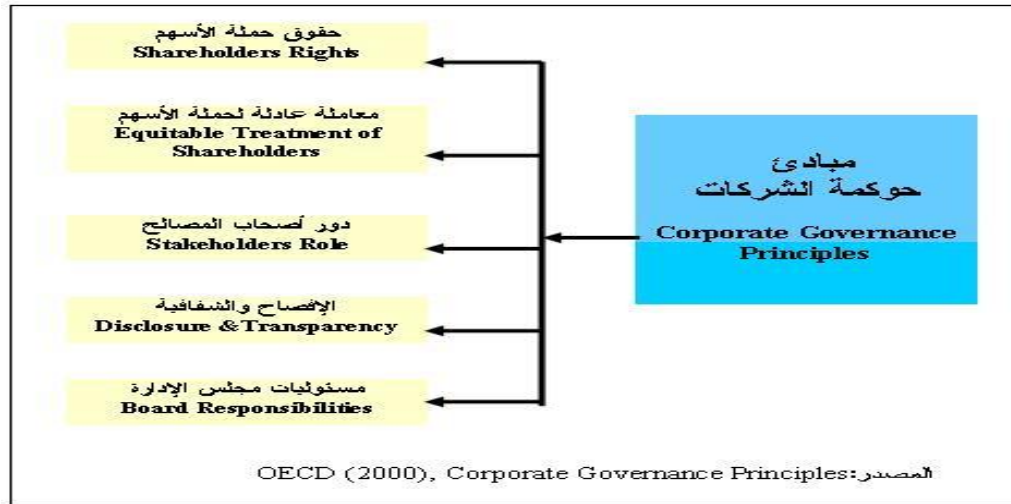
المصدر: https://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/pool_extra_efsa/hawkama_pdf.htm

4. مبادئ حوكمة الشركات:

تعد حوكمة الشركات بمثابة مجموعة من القواعد و المبادئ التي تحكم وتوجه وتسيطر على الإدارة، بما يعود بالفائدة على جميع الأطراف. وتستند تلك المبادئ إلى تجارب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي "OCED"، حيث قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل متخصص لوضع تلك المبادئ، كما تمت الاستفادة من إسهامات عدد من الدول غير الأعضاء وكذا إسهامات البنك الدولي.

توصلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى "المبادئ التالية" في مجال حوكمة الشركات في الشكل التالي:

شكل رقم 03: مبادئ حوكمة الشركات



المصدر: <https://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fwww.cipe-arabia.org>

وعموما تتمثل المبادئ الدولية لحوكمة الشركات حسب "OCED" لعام 2004 النواحي التالية:¹⁵

أولاً: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: حيث تعمل الحوكمة على ضمان شفافية وكفاءة الأسواق المالية بما يتوافق مع حكم القانون، مع تحديد وتوزيع واضح للمسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

ثانياً: حقوق المساهمين: يتعين أن يكفل إطار أساليب ممارسة حوكمة الشركات حماية المساهمين، حيث أن لهم حقوق ملكية معينة، منها الحق في تأمين طرق تسجيل الملكية، الحق في الحصول على نصيب من الأرباح، حق المشاركة في التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين، الحق في الحصول على مختلف المعلومات الضرورية المتعلقة بنشاط الشركة.

ثالثاً: المعاملة المتكافئة للمساهمين: تضمن الحوكمة تحقيق المساواة في معاملة كافة المساهمين، بما فيهم الأقلية و المساهمين الأجانب، حيث يجب أن يحصل الجميع على الحقوق نفسها، كما ينبغي أن تتوفر للجميع القدرة على الحصول على المعلومات.

رابعاً: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على إقرار بحقوق أصحاب المصالح التي تم إقرارها وفقاً للقانون، وأن يعمل أيضاً على تشجيع التعاون بينهم وبين الشركة، وتمكينهم من الإطلاع على المعلومات المطلوبة.

خامساً: الإفصاح والشفافية: تضمن حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل الخاصة بتأسيس الشركة، وهذا بتوفير معلومات عن: النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة، أعضاء مجلس الإدارة، الرواتب والمزايا الممنوحة لكبار المسؤولين، وهياكل وسياسات حوكمة الشركات.

سادساً: مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح أسلوب ممارسة حوكمة الشركات الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

5. محددات حوكمة الشركات:

رغم الاختلاف في تحديد دقيق لمفهوم حوكمة الشركات، إلا أن هناك شبه إ اتفاق بين الباحثين عن الآليات التي من خلاله يتم تطبيقه، ويمكن تقسيم هذه الآليات إلى مجموعتين رئيسيتين هما الآليات الخارجية والآليات الداخلية¹⁶.

1.5- المحددات الخارجية:

تتمثل المحددات الخارجية بصورة عامة في:

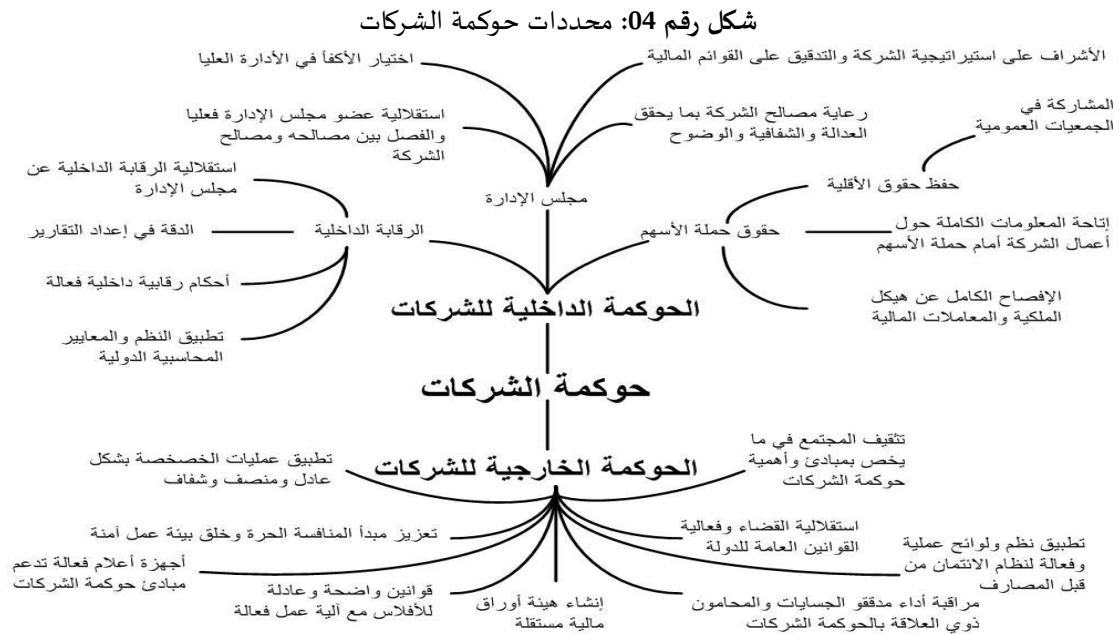
- المناخ الاستثماري للدولة، والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة لعمل السوق، مثل قوانين السوق المالية، والمؤسسات وتنظيم المنافسة ومنع الاحتكارات والإفلاس؛
- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمؤسسات؛

- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج؛
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على المؤسسات؛
- المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل المراجعين والمحاسبين والمحاميين.

وترجع أهمية المحددات الخارجية في أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تهتم بحسن تسيير المؤسسات وتقلل من التعارض والنزاعات بين أصحاب المصالح من جهة، وبين العائد الاجتماعي والعائد الخاص للمؤسسة من جهة أخرى.

2.5 - المحددات الداخلية:

تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية إتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى إلى الحد من تضارب المصالح والتقليل من النزاعات بين مختلف الأطراف. وتتمثل الآليات الداخلية في: مجلس إدارة المؤسسة، والرقابة المباشرة للمساهمين بواسطة الجمعية العمومية والرقابة التعاونية بين المديرين، المراجعة الداخلية. يمكن تلخيص محددات حوكمة الشركات في الشكل التالي:

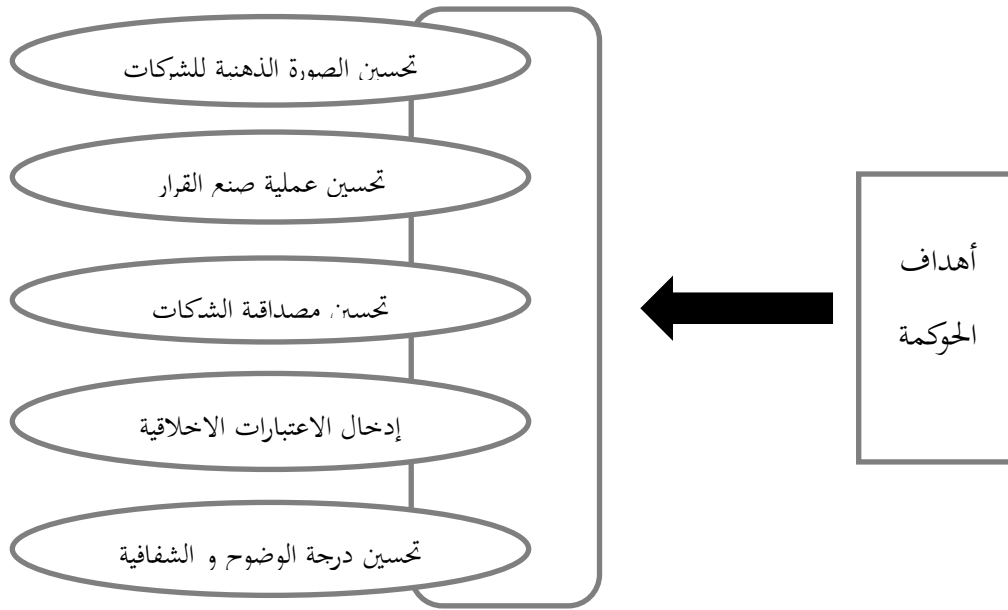


المصدر: <https://www.google.dz/imgres?imgurl=https%3A%2F%2Falbaitalkuwaiti.files.wordpress.com>

6. أهداف حوكمة الشركات:

تسعى الحوكمة من خلال الأهداف إلى تحقيق رفع كفاءة أداء المؤسسات ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة ويمكن أجمال الأهداف في الشكل التالي:

شكل رقم 05: أهداف الحوكمة



المصدر: محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص21

7. ركائز حوكمة الشركات:

لقد أصاب العالم الفزع من حالات الإنهيارات المالية والأزمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول في أسواق المال والشركات والبنوك، والتي كان أحد أهم أسبابها عدم الإفصاح الكامل وإنعدام الشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية والمالية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تواطؤ بعض المسؤولين في الشركات مع أطراف ذات مصلحة وإستغلال مناصبهم لتحقيق مآربهم.

"و من الطبيعي أن يستتبع ذلك شيوع الإهمال والتفريط بشكل أو بآخر من إدارة شؤون هذه الشركات في مراجعة الحسابات والفساد المحاسبي بتواطؤ مكاتب المحاسبة مع الإدارة التنفيذية لإخفاء إنحرافاتهما و إختلاساتهما بالتلاعب في الحسابات".¹⁷

من هذا المنطلق أخذ موضوع حوكمة الشركات يتبوأ قمة إهتمامات العالم، بإعتبارها أداة لمكافحة مظاهر الفساد ومختلف الممارسات غير الأخلاقية، تركز على المحاور التالية:

1.7. أخلاقيات الأعمال: لا شك أن تعزيز قواعد الحوكمة الرشيدة بالقيم والسلوكيات التابعة من مرجعية أصيلة وأخلاقية، هو علاج الممارسات الأخلاقية. إذ أن وضع أسس قوية لحوكمة الشركات هو أحد الطرق لمجابهة هذه المعضلة، ومعضلات أخرى، وهو أمر آخذ في الإزدياد، ليس فقط كأداة لزيادة الكفاءة وتحسين فرص إتاحة رأس المال وتأمين الحفاظ عليه، بل أيضا كأداة فعالة لمكافحة الفساد. و بإختصار فإن تحالف كل من الحوكمة الرشيدة للشركات والقيم والمبادئ الأخلاقية، يساعد الشركات على اجتياز حقول ألغام الفساد بها.¹⁸

و تنص إتفاقية بازل، فيما يتعلق بأخلاقيات الأعمال، ضمن النسختين المعدلتين سنتي 2005 و 2006، على ثلاث أمور هي:¹⁹

- ضرورة وجود توافق بين سياسات الأجور والقيم الأخلاقية للمؤسسة المصرفية وكذلك مع إستراتيجية هذه المؤسسة.
- تحذر الإتفاقية المسيرين من القيام بعمليات المضاربة في الأسواق المالية بغية الحصول على عوائد مالية في المدى القصير، دون مراعاة عنصر المخاطرة الذي يشوب مثل هذه العمليات.

• تفرض الإتفاقية على مجالس إدارة البنوك الموافقة على أجور المديرين إلا إذا كانت متوافقة مع الأهداف الإستراتيجية للبنك، وعليه تطالب الإتفاقية بعدم خروج سياسة الأجور عن السياسة العامة للمؤسسة حتى يمكن تفادي المبالغة في إتخاذ المخاطر.

2.7. الرقابة والمساءلة: تعمل آليات حوكمة الشركات بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذات المصلحة المرتبطة بأعمال الشركة، وذلك من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أدائها من قبل:²⁰

- أطراف رقابية عامة مثل: البنك المركزي، الهيئة العامة لسوق المال.
- أطراف رقابية مباشرة مثل: المساهمين، مجلس الإدارة.
- أطراف خارجية مثل: الموردين، العملاء، المقرضين.
- لجنة المراجعة الداخلية: تهتم بالتقييم الحيادي للعمليات ونظام الرقابة الداخلية ومدى إلزام إدارة الشركة بتطبيق المعايير المحاسبية المتفق عليها في إتخاذ القرارات من قبل مستخدميها.²¹

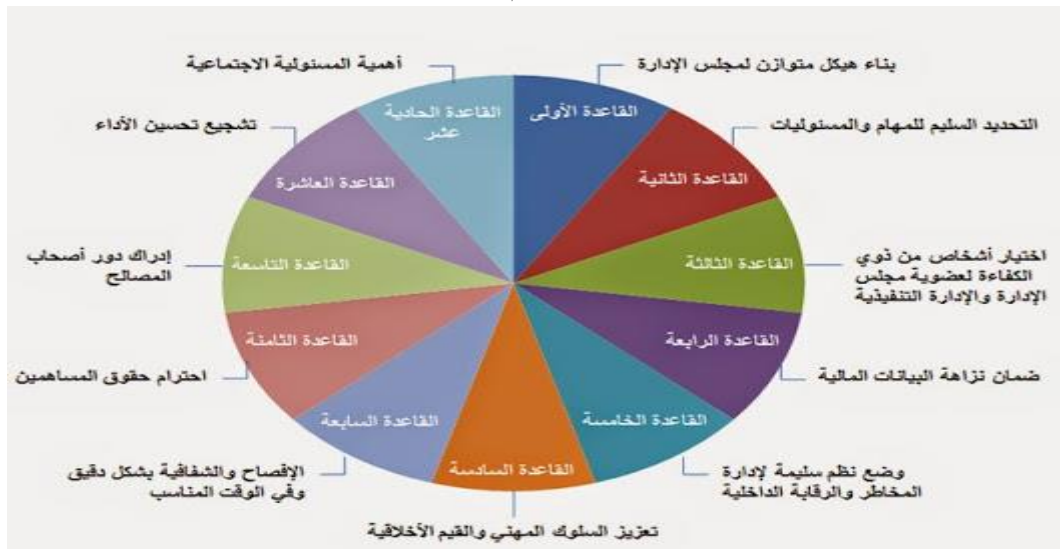
3.7. إدارة المخاطر: تعتبر حوكمة الشركات عملية إدارة المخاطر من بين الركائز الأساسية التي تعتمد عليها، ذلك أنها تمثل تلك العملية الديناميكية التي يتم فيها إتخاذ كافة الخطوات المناسبة للتعرف على المخاطر المؤثرة على أهداف الشركة والتعامل معها.²²

عموما ترتكز حوكمة الشركات على ثلاث ركائز هامة وهي: السلوك الأخلاقي، تفعيل أدوار أصحاب المصلحة، إدارة المخاطر.

8. الأهمية الاقتصادية لتفعيل حوكمة الشركات:²³

لقد ظهرت الحاجة إلى حوكمة الشركات في الوطن العربي بشكل خاص وبالدول النامية بشكل عام بعد الإصلاح الإقتصادي الذي بدأ بداية القرن الجديد في هذه الدولة بالإضافة إلى إعطاء دور القطاع الخاص في تنفيذ سياسة التنمية في هذه الدول .

شكل رقم 06: قواعد حوكمة الشركات



المصدر: <https://www.google.dz/imgres?imgurl=https%3A%2F%2Fh3.googleusercontent.com>

وفي هذا المجال أهم المبادئ الخاصة بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات كما يلي:

✓ على مجلس الإدارة وضع الصيغ والآليات والتعليمات والنظم التي تضمن إحترام و إلزام الشركات للقوانين و اللوائح السارية و إلزامها بالإفصاح عن المعلومات كما أنه على أعضاء مجالس الإدارة أن يعتبروا أنفسهم ممثلين لجميع المساهمين.

✓ إيجاد الصيغ والأساليب التي تسمح للمساهمين بالتعبير عن آرائهم وتمكينهم من إتخاذ القرارات بشكل سليم.

- ✓ ضرورة وجود لجان للمراجعة تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة الوحدات الاقتصادية. على أن تتولى لجنة المراجعة الداخلية إعداد ودراسة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة مع ضمان جودة التقارير المالية وصحة المعلومات المحاسبية.
- ✓ يمثل الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات.
- ✓ ضرورة الوضوح في السياسات المعلنة وخاصة فيما يتعلق ما تنوي الشركة القيام به من تطوير أو تغيير في حجم وتدريب وبرامج الأيدي العاملة بالإضافة إلى مصداقية والحرص على الحفاظ على سرية المعلومات المالية والتجارية للشركة.
- ✓ إن حوكمة الاقتصاد تعني العمل على سد كل ثغرة قد يتسرب منها الفساد إلى المؤسسات الاقتصادية.

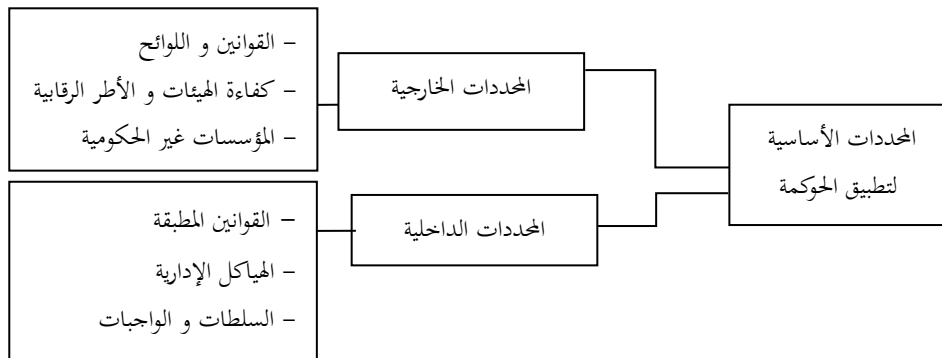
9. الجزائر وحوكمة الشركات:

1.9. الجزائر وعالم حوكمة الشركات:

هناك عدة مؤشرات دالة على إدخال مبادئ الحوكمة في إدارة المؤسسات الجزائرية، والتي يمكن رصدها من خلال ما يلي:²⁴

- سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والانتقال إلى اقتصاد السوق، جعلها تخضع للإلتزامات الإنضمام للمنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية التي تقوم على الشفافية وتعزيز التنافسية وزيادة تحرير الاقتصاد، من خلال تقليص حجم الدولة والشروع في خصخصة القطاع العام وإزالة القيود أمام تكوين مؤسسات القطاع الخاص.
- مراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها من جهة، وإنشاء سوق مالية تمكن من طرح بدائل تمويلية مباشرة وتبسيط النظام الضريبي والتحكم في مؤشرات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى.
- اعتماد نظام محاسبي ومالي جديد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، والإنطلاق في تطبيقه على كافة المؤسسات والقطاعات منذ 2010. إلا أن تطبيق هذا النظام يبقى محدود الفعالية في ظل وجود قطاع مواز ضخم يتجاوز 13 % من الناتج المحلي الخام.
- وفي إطار تعزيز الشفافية تم إلزام الشركات ذات المسؤولية المحدودة، على اعتماد مراجع حسابات خارجي يعمل وفق مدونة للسلوك والأخلاقيات، بعدما كان هذا الإلزام خاصا بشركات المساهمة فقط. كما يقضي القانون بنشر النتائج المحاسبية إجباريا.
- مراجعة القانون التجاري بشكل يوضح كيفية إسناد وتوزيع المسؤوليات داخل المؤسسات: عادة ما تقع إدارة مجموعة من المؤسسات على عاتق رئيس مديروها، ما يجعل هذا الأسلوب قليل الفعالية فيما يتعلق بالمراقبة والمساءلة، لأن النصوص القانونية تقضي بأن يراقب مجلس الإدارة المدير العام.
- صحيح أن عملية الإصلاح الاقتصادي مرت بعدة مراحل، وهي ليست مجرد إجراءات فقط، وإنما هي عبارة عن منظومة من التغيرات الذهنية والسلوكية، هذا ما يتطلب إيجاد طبقة جديدة من المسيرين تتحلّى بالمبادرة والمخاطرة والتأهيل الكافي لنجاح أي إصلاح.

شكل رقم 07: محددات تطبيق حوكمة المؤسسات



المصدر: عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، "أثر فعالية الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"،

مذكرة دكتوراه الفلسفة في التمويل، غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008، ص 44.

2.9. عراقيل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر:²⁵

هناك عدة معوقات تحد من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر على أرض الواقع تنشأ من داخل الشركة أو من خارجها وتتمثل فيما يلي:

أ- المصدر الداخلي:

ويتمثل في عدم الفصل بين الملكية والإدارة فأغلب الإقتصاديات العالمية التي يكون فيها تطبيق حوكمة الشركات فعالا تحاول أن تبتعد قدر الإمكان في تأسيس شركاتها عن الشركات العائلية، فليس بالضرورة أن يكون رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي من يمتلك النسبة الأكبر من أسهم الشركة ممن يتمتعون بعلاقات واسعة مع مساهمين الشركة، ولكن من الضروري أن يتمتع هذا الرئيس بقدرة وكفاءة وفاعلية عالية في إدارة الشركة، ويندرج تحت هذا المعوق الرئيسي معوقات ثانوية أخرى من أهمها:

- تشكيل مجلس الإدارة و عدم الفصل بين مهمة مجلس الإدارة و مهمة الإدارة التنفيذية و مسؤوليات إدارة الشركة، و مستوى الرقابة، و عدد إجتماعات المجلس.

- أعضاء مجلس الإدارة: عدم توفر أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة بعدد مناسب يكونون قادرين على تقديم الآراء و إجتهادات مستقلة نابعة من إحساسهم بالمسؤولية، و من خبراتهم و تفهمهم لعمل الشركة.

- لجان مجلس الإدارة: وأهمها لجنة التدقيق، ولجنة المكافآت و الترشيحات، و مدى فعاليتها و إستقلاليتها، و توفر أعضاء غير تنفيذيين مستقلين فيها.

ب- المصدر الخارجي:

وهو المناخ الإستثماري العام في الدولة و مدى توافر القوانين و التعليمات المنظمة للنشاط الإقتصادي، التي تضمن تطبيق الحوكمة في الشركات و إعطائها صفة الإلزام و عدم تعارضها مع هذه القوانين.

ولعل أهم الأسباب التي كانت بمثابة حجر العثرة أمام الجزائر نذكر ما يلي:²⁶

✓ إنتشار الفساد المالي والإداري، وهذا ما توضحه التقارير التي تصدرها الهيئات الرسمية الدولية. ففي تقرير أصدرته المنظمة الدولية للشفافية عن الفساد في العالم، يشير فيما يتعلق بالجزائر إلى أنها احتلت المرتبة 97 عالميا في إنتشار ظاهرة الفساد و ذلك حسب إحصائيات سنتي 2004 و 2005 أي بمعدل شفافية لا يتجاوز 2.5 %، أما في سنة 2007 فقد احتلت المرتبة 99 عالميا، هذا ما يدل على أن الجزائر لم تقم بأي إجراءات لمحاربة هذه الظاهرة أما بالنسبة للفساد في المؤسسات الوطنية، حتى 75 % من المؤسسات التي شملها إستطلاع المنظمة الدولية للشفافية، نجد 6 % من رقم أعمال هذه المؤسسات يوجه للعمليات و الرشاوى.

إن الإقتصاد الجزائري يفتقر إلى سوق مالي بالمفهوم المتعارف عليه، مما عرقل المضي في تجسيد الخصخصة و كذا في تطوير النظام المصرفي بالشكل المطلوب خاصة مع إنعدام الشفافية و غياب المساءلة و نقص المعلومات الكافية و الضرورية، مما قد يعطي صورة غير صادقة عن الشركات.

3.9. أسس تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر:

تعتمد الحوكمة على صياغة القرارات و إيجاد أنظمة توافق سير الأعمال الناجمة للشركات، وذلك من خلال تدعيم القطاعين العام والخاص، بغية الوصول إلى مرحلة تدفع بالحوكمة لصياغة قوانين تتماشى و متطلبات سير الأعمال في الشركات.

ومن أجل الوصول إلى ترسيخ مفهوم حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية يجب:

✓ مواجهة مظاهر الفساد بمختلف أشكاله.

✓ نشر ثقافة النزاهة وتوعية المجتمع و الشركات بضرورة الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات، من خلال تأسيس هيئات خاصة وجمعيات تعمل على تنظيم ندوات و مؤتمرات من أجل نشر الوعي بأهمية الحوكمة.

- ✓ الاستفادة من خبرة البلدان الرائدة في هذا المجال.
- ✓ تفعيل الأدوات الرقابية المختلفة.
- ✓ تفعيل وسائل الإعلام في إطار حوكمة الشركات خاصة في مجال تنشيط الأوراق المالية.
- ✓ تأسيس نظام حوكمة الشركات يكون قائما على أساس القواعد لا على أساس العلاقات.
- ✓ التأكيد على ضرورة الإلتزام بأخلاقيات العمل في الشركات.

الخاتمة:

تعتبر حوكمة الشركات إحدى المتطلبات الجديدة للنهوض بالإقتصاد، من خلال الإنعكاس الإيجابي لتطبيق مبادئها القائمة على الإفصاح والشفافية، من قبل الشركات المدرجة في أسواق المال، خاصة وأن هذه الأخيرة تعد مصدرا هاما للتمويل وتقديم المعلومات المتعلقة بتلك الشركات.

من بين النتائج الهامة بالنسبة للجزائر، فإن إهتمام المؤسسات بشكل عام بالحوكمة كحل يمكن أن تنفذ من خلاله لإيجاد مجموعة من الخطوط الإرشادية لتحسين أدائها نتيجة ما تتعرض له من ضغوطات إدارية وإقتصادية وسياسية نتيجة ما أنتجته العولمة من إتساع حجم الأنشطة و إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود و ضعف الرقابة و السيطرة عليها.

وكتوصيات هامة فإن حوكمة الشركات تعد بمثابة مجموعة من القواعد و المبادئ التي تحكم وتوجه و تسيطر على الإدارة والتي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار، بما يعود بالفائدة على جميع الأطراف فلا شك في أن الحوكمة في الجزائر تعتبر من بين الرهانات الكبرى التي يجب عليها أن تسعى إلى تحقيقها، إلا أن هذا ليس بالأمر الهين نظرا للمشاكل التي تعاني منها و التي تحول دون تحقيق سير آليات الحوكمة فيها، وبالتالي الوصول إلى التنمية.

وكتنتيجة عامة يتضح أن حوكمة الشركات أصبحت من أهم المواضيع المطروحة على صعيد إقتصاديات دول العالم، فهي تشكل عنصراً هاماً لتعزيز النجاح و الإصلاح الإقتصادي و التنظيمي في ظل العولمة و إنفتاح إقتصاديات الدول على بعضها البعض و المنافسة الشديدة.

المراجع:

- ¹ . سناء عبد الكريم الخناق " حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للأزمات المالية التجربة الماليزية"، جامعة ملابا - ماليزيا، ص2 الموقع الالكتروني: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/38.pdf>
- ² . سناء عبد الكريم الخناق، نفس المرجع السابق، ص8.
- ³ . يوسف محمد طارق، "حوكمة الشركات وأسواق المال العربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ماي 2007، ص 7، الموقع الالكتروني: <http://www.adelamer.com/vb/showthread.php>
- ⁴ . محمد حسن بونس، "محددات الحوكمة ومعاييرها"، الموقع الالكتروني www.grence.com
- ⁵ . حبار عبد الرزاق، "الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي"، حالة دول شمال إفريقيا، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، الجزائر، ص76.
- ⁶ . بلعادي عمار، جاو حدو رضا، "دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية و الإفصاح"، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة - واقع وأفاق ورهانات، جامعة أم بواقي، 7 و 8 ديسمبر، ص 3.
- ⁷ . حماد طارق عبد العال، "حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات"، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 22.
- ⁸ . عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاته، "مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة"، الدار الجامعية، مصر، 2007/2006، ص 17.
- ⁹ . عاطف علاونه، "حوكمة الشركات في فلسطين -التحديات والافاق المستقبلية"، كلية الحقوق-جامعة بيرزيت، 2008، على الموقع الالكتروني www.saaaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc
- ¹⁰ . طارق عبد العال حماد، "حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب"، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص9.
- ¹¹ . مجدي محمد سامي، "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد (2)، المجلد 46، جوان 2009، ص18.
- ¹² . محسن أحمد الخضير، "حوكمة الشركات"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005، صص58-59.
- ¹³ . مها محمود رمزي ريحاي، "الشركات المساهمة ماين الحوكمة والقوانين والتعليمات: حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1)، المجلد 24، دمشق، 2008، ص 97.
- ¹⁴ . حمدي عبد العظيم، "عولمة الفساد وفساد العولمة: إداري- تجاري- سياسي- دولي"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص 265.

- ¹⁵. أحمد رجب عبد الملك، "دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية- دراسة تحليلية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد (1)، المجلد 45، الإسكندرية، جانفي 2008، ص 10.
- ¹⁶. بن ثابت علال وبن جاب الله محمد، "المستثمرون المؤسسون ببورصة الأوراق المالية ودورهم في التأثير على حوكمة المؤسسات"، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، بسكرة، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2006، ص 5-6.
- ¹⁷. محمد عباس السراجي، "الحوكمة في مواجهة أزماتنا الاقتصادية"، جريدة اليمن، أبريل 2009، ص 6، عن الموقع الإلكتروني: www.algomhoriah.net
- ¹⁸. جون د، سوليفان، تقديم، جورج كيل، "البوصلة الأخلاقية للشركات، أدوات مكافحة الفساد قيم ومبادئ الأعمال، وأداب المهنة، و حوكمة الشركات"، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع، ص 18.
- ¹⁹. عبد الرحمن العايب، "إشكالية حوكمة الشركات و احترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الإقتصادية الراهنة"، الملتقى الوطني حول الحوكمة و أخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة- الجزائر، نوفمبر 2009، ص 17.
- ²⁰. إبراهيم السيد المليجي، "دراسة و اختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر"، للإطلاع www.faculty.ksu.edu.sa/72669/Publications
- ²¹. طارق عبد العال حماد، "حوكمة الشركات: مفاهيم- مبادئ- تجارب"، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 47.
- ²². أمين السيد أحمد لطفي، "المراجعة الدولية وعولمة أسواق المال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 588.
- ²³. مناور حداد، "دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية"، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الإقتصادي خلال الفترة (15-16 تشرين الأول 2008)، جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، الموقع الإلكتروني www.kantakji.com/media/1404/916.doc
- ²⁴. عبد المجيد قدي، "إمكانية تطبيق مبادئ منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية بخصوص حوكمة الشركات في البلاد العربية، الجزائر نموذجا"، ورقة بحثية.
- ²⁵. صبايحي نوال، "واقع الحوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية"، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات و الإقتصاديات، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعليل الشلف 19-20 نوفمبر 2013 ص 12.
- ²⁶. أبو حفص رواني ومهدي شرقي، "الإصلاحات في مجال حوكمة الشركات كأداة لتحسين أخلاقيات الأعمال تجربة بعض الدول"، ملتقى وطني حول الحوكمة و أخلاقيات الأعمال في المؤسسات، كلية علوم الاقتصاد و التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي 18-19 نوفمبر 2009.